الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

4 **رمضان** 1437 –9 **يونيو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

طالبت المرافق الصحية بضرورة الالتزام بتوفير حقوق مرافقي المرضى

حقوق الإنسان: يجب توفير مرتبة أو كرسي لمرافق المريض بالمستشفيات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1509854

متابعة - الرياض الإلكتروني
طالبت هيئة حقوق الإنسان، المرافق الصحية بضرورة الالتزام بتوفير حقوق مرافقي المرضى، وأوردت في تغريدات متتالية حسابها الرسمي بتويترٍ ما نصت عليه في وثيقة حقوق ومسؤوليات المريض الصادرة من وزارة الصحة عن حقوق مرافق المريض، مبينةً أن الوثيقة نصت على أنه يجب توفير مرتبة أو كرسي للشخص المرافق، بالإضافة لضرورة حصول مرافق المريض على بطاقة مرافقة، كما بينت أن الوثيقة نصت على إلزامية وجود سياسات واضحة بالمنشأة الصحية خاصة بالمرافقة مع المريض، كما أوردت ضرورة توفير التغذية المناسبة للمرافق.
وناشدت الهيئة المواطنين، بضرورة الاطلاع على الحقوق الخاصة بالمراجعين والمرضى والتي تكفلها لك الأنظمة والقوانين، عند مراجعة أي مرفق صحي .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«تعليمية» الشورى تتراجع عن رفض نظام «البحث الصحي»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15977872

الرياض - سعاد الشمراني

بذكاء، تراجعت اللجنة التعليمية بمجلس الشورى عن رفضها مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني، المقدم من الدكتورة لبنى الأنصاري، وفقاً للمادة الـ٢٣ من نظام المجلس، وذلك بعد اختتام المداخلات المؤيدة للمقترح، بقولها : سندرس الموضوع، وسنعود قريباً للرد على الأعضاء!

وعلى رغم غضب الأعضاء من الإجراء وصراخ عضو بأعلى صوته: «سيطول النظام لدى اللجنة إلى ثلاث سنوات أخرى»، فإن نظام المجلس أنصف اللجنة التعليمية ببقاء المقترح لديها للقيام بمزيد من الدراسة.

وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قدمت توصيتها برفض ملاءمة دراسة مقترح لنظام البحث العلمي الصحي، المقدم من الدكتورة لبنى الأنصاري، لوجود مركز للدراسات والبحوث الصحية تابع للمجلس الصحي، إلا أن ردود ومداخلات أعضاء المجلس تتالت اعتراضاً على رفض اللجنة درسه، على رغم أن اللجنة الصحية بالمجلس درسته باستفاضة، ورأت أهميته قبل ثلاث سنوات، قبل أن يحوّله المجلس بعد ذلك من اللجنة الصحية إلى اللجنة التعليمية للاختصاص، إلا أن اللجنة التعليمية رأت درسه من الصفر، ورفضته لاستنادها إلى رأي جهة حكومية، وهذا ما أشار إليه في مداخلته الدكتور فايز الشهري، الذي طالب رؤساء اللجان بعدم الاعتماد على آراء الجهات الحكومية في إعداد تقاريرها، لتتوالى المداخلات المنتقدة لهذا الرفض.

فيما أوضح الدكتور فهد العنزي أنه يجب أن يكون هناك نظام يكفل صحة وكرامة الإنسان من الاختبارات، بدلاً من جعل جسده عرضة للتجارب، في حين أكد الدكتور صدقة فاضل أهمية المقترح بقوله: «هناك أمراض وافدة تأتي مع الحج والعمرة، وهناك أمراض مفاجئة، ولعدم وجود دراسات مسبقة أطالب بهذا المقترح لدرس هذه الأمراض الخطرة». في حين تألمت الدكتورة ثريا عبيد على صورة المملكة خارجياً بسبب ضعف معلوماتها الصحية، على رغم أن بلادنا أكثر ثراء، ولكنها أقل مواجهة للأمراض.

بدورها، كشفت الدكتورة لبنى الأنصاري عن مراحل تقديم مشروعها، الذي مضت عليه ثلاث سنوات تقريباً، اجتاز خلالها الملاءمة، لتدرسه اللجنة الصحية باستفاضة، وعرضت نتاج دراستها في الجلسة العامة للمجلس في منتصف ١٤٣٦، فتنبه المجلس فجأة أثناء تلك الجلسة إلى أن هذا الموضوع كان يجب أن يُدرس من لجنة التعليم والبحث العلمي على رغم الموافقة على ملاءمته للدراسة من اللجنة الصحية في ما سبق، بعدها قامت اللجنة التعليمية مشكورة بدرسه وتوقفت عند جزئية وجود مركز للدراسات والبحوث الصحية تابع للمجلس الصحي السعودي، على رغم أن هذه النقطة ذاتها كانت أثيرت عند طرح هذا المقترح للملاءمة،

لافتة إلى أنها ترى أنه كان بإمكان اللجنة التعليمية تطوير النظام المقترح، بحيث يدعم مركز الدراسات والبحوث الصحية التابع للمجلس الصحي السعودي، ويضيف إلى صلاحيته، فقد كانت الكرة في مرماهم، مبينة: «هذا ما اقترحته في خطابي لهم، وهو موجود بين أيديكم، وكان بإمكانها دعوة مندوبين لتتحقق من مناسبة ذلك بنفسها، لكن اللجنة آثرت رفض الموضوع برمته، وهذا من حقها على أية حال، ولكن من حق المجتمع علينا أن يعاد درس هذا المقترح من جهة أخرى تنظر إلى الموضوع نظرة جديدة، وربما مختلفة (محايدة)»، مؤكدة «صحة المجتمع أمانة في أعناقكم، وهذا النظام مطلب وطني وحيوي وليس بدعاً، فقد سبقتنا إليه دول متطورة مثل أستراليا وكندا، ودول فقيرة مثل زامبيا وغيرها. فلماذا نتخلف عن الركب الدولي ونحن في أمس الحاجة إلى ذلك.«

وأشارت إلى أهمية انعكاس التخطيط الصحي الدقيق إيجاباً على بناء مستقبل صحي أفضل، من حيث توفير الموارد وتقليل الكلفة، والحفاظ على الأفراد أصحاء وقادرين على العطاء.«

متسائلة: «إلى متى ستبقى بحوثنا الصحية مبعثرة ومتفرقة، لا يوجد نظام يحكمها؟ وإلى متى سيبقى اتخاذ القرار الصحي مبنياً على الرأي والتقدير الشخصي واجتهاد متخذي القرار، من دون الرجوع إلى نتائج وبيانات تعكس حاجاتِنا الحقيقية؟

وإلى متى سيتم تجاهل البحوث البينية (وليس البيئية)، التي تقع بين تخصصين، فلا تتصدى الصحة لها ولا تتصدى الجهات الأخرى لها. لتختم تعليقها قائلة: «قد تفاجؤون بهذه الأمثلة أو تشعرون بأني أبالغ، ولكن جميع هذه الأمثلة مدعومة بأدلة وبراهين علمية، أو مدعومة بتوثيق غياب الأدلة المطلوبة في مواقف كثيرة». في حين وافق المجلس، في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

يذكر أن مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني، الذي يتألف من (28) مادة، يهدف إلى تحسين كفاءة وأداء النظم الصحية بالمملكة.

تقارير «هدف» و «الزراعة» و «الجمارك» و «الصادرات» أمام المجلس

>يناقش خلال جلسته التي ستعقد في 15 رمضان تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اتفاق تعاون بين حكومتي المملكة والمجر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد للعام المالي 1436-1435هـ. كما سيناقش تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة السنوي المعد لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1435-1436هـ (قبل إلغائها)، وكذلك وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك العامة للعام المالي 1453-1436هـ.

وسيناقش المجلس خلال جلسته التي ستعقد (الثلثاء) 16 رمضان تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة ووزارة دفاع القمر المتحدة للتعاون في مجال الدفاع، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارتي التعليم في السعودية والمكسيك.

كما سيناقش تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق استقدام العمالة المنزلية بين حكومتي السعودية وبنغلاديش.

ويستمع لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 29 رجب 1393هـ، استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، قبل أن يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1436-1435هـ، وأخيراً تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن المرئيات المعدة من وزارة المياه والكهرباء (قبل إلغائها) حيال النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها. فيما سيقوم المجلس)الأربعاء) الموافق 17 رمضان بمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومتي السعودية وفنزويلا، لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارتي التعليم في السعودية وطاجكستان.

ويستمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحال المياه، ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

غضب بين الأعضاء بسبب دراسة «مختصرة» عن «الطاقة والصناعة«

> أثارت دراسة لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي جاءت في «نصف صفحة» فقط، وتضمنت توصية واحدة غضب أعضاء المجلس بسبب إغفال مواضيع مهمة تتعلق بالنفط وشركة «أرامكو»، وأسعار النفط والحصص السوقية، إذ خرجت اللجنة بتوصية وحيدة تنص على «تضمين تقارير الوزارة القادمة كميات النفط المقدرة والغاز غير التقليدي المكتشفة، والطاقة الإنتاجية المخطط لها.«

التوصية الوحيدة لم ترق لعضو المجلس الدكتور ناصر الموسى الذي قال: «ليت اللجنة حذفتها لأنها إجرائية، ولو طلبت من الوزارة عن طريق مندوبيها كان أفضل»، مضيفاً» :اللجنة اختصرت رأيها اختصاراً مخلاً، والتقرير يحوي الكثير من التناقضات من بينها ما تراه شركة أرامكو بأن القيام بالمشاريع الحكومية التي ليست من اختصاصها تشكل عبئاً عليها، إلا أن اللجنة أغفلت ذلك كله.«

وعلى رغم أن رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد في تلاوته لرأي لجنته أوضح أن اللجنة حذفت توصيات لتحققها في الأوامر الملكية الأخيرة، إلا أن أعضاء المجلس لم يعجبهم الاختصار، وقال العضو الدكتور سلطان السلطان: «لو كنت رئيس اللجنة لم أقرها بهذه الطريقة (وهو رفع نصف الصفحة للأعضاء لرؤيتها.«(

وتابع» :استغرب من اللجنة صراحة التقليل من أهمية البترول وإغفالها أموراً كثيرة منها موت أوبك فهي خدمتنا كثيراً، وكيف نحمي أوبك من الانهيار وهي قدمت للعالم ما نسبته 35 في المئة، وكيف لم تساعد اللجنة المملكة في رؤيتها في دراسة التقرير عن أسعار النفط الحالية والتوازن بين الحصص السوقية». ورأى عضو أن وزارة الطاقة والصناعة

والثروة المعدنية تحتاج إلى إعادة هيكلة منظمة بما يكفل سرعة الاستجابة للاختصاصات التي أنيطت بها بموجب الأمر الملكي، كما لاحظ بأن دخل التعدين لا يزال منخفضاً، وطالب بمراجعة منح رخص التعدين.
واقترح عضو أخر إيجاد مكتب نسوي لخدمة الراغبات في الاستثمار بما يدخل ضمن اختصاصات الوزارة.

"العدل" تنشئ "صندوق النفقة" لدعم المطلقات لحين الفصل في قضاياهن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15977871

الرياض - سعاد الشمراني
كشفت وزارة العدل عن إنشاء «صندوق للنفقة»، ضمن مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني، التي تهدف إلى تولي الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة في المحكمة، ولن يعتمد الصندوق على الدعم الحكومي في تمويله، بل سيتعدى ذلك إلى تفعيل الدور المجتمعي، وكذلك الجهات الخيرية، كما ستعمل العدل على إيجاد منافذ دعم مختلفة له في المستقبل لضمان استدامته وخدمته لأكبر عدد ممكن من الحالات التي تستدعي الدعم، وهذه من أولى أهدافه التي أنشأ من أجلها.
ويتولى الصندوق الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة من المحكمة في حال توفير الدعم المادي اللازم لإعانة المرأة وأولادها بحسب الحاجة خلال فترة التقاضي في حالات الطلاق التي لا يؤمن فيها الرجل النفقة لزوجته وأولاده، وذلك لحين إصدار الحكم بالطلاق والبدء بتنفيذ حكم النفقة، على أن يقوم الزوج بسداد النفقة المدفوعة من الصندوق، إضافة إلى توفير الدعم اللازم لإعانة المرأة أولادها في حال إعسار الزوج عن دفع النفقة. أو في حال عدم تمكّن أي فرد)رجل أو امرأة) من إعالة نفسه بنفسه ولا يقوم أحد من أولاده بإعالته، وهنا يقوم الصندوق بصرف النفقة بقرار من القاضي إلى حين الفصل في القضية.
كما تهدف الوزارة من خلال هذا الصندوق إلى تفعيل الدور المؤسسي الاجتماعي للوزارة، وإنشاء صندوق نفقة مستدام يسهم في تحسين جودة المعيشة وضمان العيش الكريم للمرأة، إذ إن عدم توفير الدعم المادي اللازم للأم وأولادها خلال فترة التقاضي في حالات الطلاق سيؤثر في قدرة الأم في تأمين لقمة العيش الكريم وملجأ للعائلة في حال عدم حصول المرأة على الدعم اللازم من أهلها أو أفراد عائلتها.
وكشفت معطيات دراسة الجدوى التي أعدتها الوزارة لتقدير الأثر الاجتماعي للصندوق باعتماد وتطبيق معدل النمو لحالات الطلاق وقضايا النفقة، التي بلغت خلال الأعوام الأربعة الأخيرة 51.835 قضية نفقة، عن أعداد المستفيدين بناء على هذه المعطيات للفترة 2016-2020 بإجمالي 155.505مستفيدين، وبلغت إيرادات الفترة ذاتها 732.523.000 ريال.
ويستهدف الصندوق مختلف فئات المجتمع التي يكون أحد أفرادها طرفاً في قضية نفقة تؤهله للاستفادة من الصندوق، شاملة جميع سكان المملكة من السعوديين والمقيمين.
ويعتمد الصندوق على التمويل الذاتي، بحيث يمول الصندوق نفسه إلى أقصى مدى ممكن، وذلك بعد إنشاء الوزارة للصندوق وتوفير التمويل الأولّي له وهي الدفعة التأسيسية، إذ خطِّط لاستمرارية تمويل الصندوق من مصادر دخل مختلفة لدعم وضمان استدامة الصندوق وتمكينه للتصدّي للمخاطر المالية غير المخطط لها.
وتعمل الوزارة على إعداد دراسة استشارية أهم مخرجاتها تحديد مصادر التموين، بما يضمن الاستمرارية ولا تعتمد على فرض رسوم على الخدمات.

مبادرة وطنية تقودها حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان..

#المرأة_السعودية_والاقتصاد

٢٠٠ سعودية يرسمن ملامح عمل المرأة ودورها في التحول الوطني.. رصد 24 تحدياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1509903

حددت أكثر من ٢٠٠ سيدة مؤثرة وعاملة في القطاعين العام والخاص وناشطة مجتمعية ٢٤ تحدياً يواجه المرأة السعودية لتفعيل دورها في خطة 2030، وذلك ضمن ورشة عمل مكثفة استمرت لمدة يومين ضمن مبادرة حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد.

وتتمحور هذه التحديات في عدة عوامل سياسية، واقتصادية واجتماعية، وتكنولوجية، وقانونية وبيئية وذلك في أربعة محاور تدور حول التعليم والتدريب وتنمية المهارات، والمساهمة الاقتصادية في الانشطة الانتاجية والخدمية، المرأة والاستثمار الفعال، ومساهمتها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

سارة بنت خالد: المرأة نجحت في إثبات ذاتها.. وتحظى باهتمام كبير من القيادة

التحديات أمام المرأة

وتتمثل هذه التحديات في أهمية التنوع في فرص التعليم ومجالات التعليم والتدريب، وضعف تنمية الموارد البشرية والجدارات اللازمة (معارف ــ مهارات ــ سلوكيات)، وغياب الوعي الاسري بأهمية دور المرأة في المجال الاقتصادي، إلى جانب تحديات استخدام الوسائط الالكترونية في نقل المعرفة والتعليم بشكل أسرع وأكثر فائدة، وغياب الثقافة القانونية لدى المهتمات بالجانب الاقتصادي، وعدم وجود فرص متساوية في التخصصات بين الجنسين.

كما أن عدم تطوير أنظمة تسمح للمرأة في انهاء الاجراءات الخاصة بعملها والتواصل المسؤولين مباشرة يعد تحديا يواجه المرأة في تفعيل دورها في خطة ٢٠٣٠، وغيابها كذلك عن الوظائف القيادية العليا في القطاع الخاص، وانتشار القيود المجتمعية على المرأة فيما يخص مشاركتها في الانشطة الانتاجية والخدمية وخاصة المهن الحرفية، وعدم استخدام الكوادر الوطنية في التقنية لانعدام الثقة في كفاءتها، وكذلك عدم وضوح قوانين عمل المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لمساهمة عمل المرأة في المجال الاقتصادي.

د. نورة اليوسف: سنوصل ماخرجنا به إلى أصحاب القرار

ويعد ضعف الوعي المالي وثقافة المرأة في الامور الاقتصادية تحديا آخر يواجهها، وغياب الوعي في الفرص الاقتصادية المتاحة، وتأثير العادات والتقاليد على اختيار المشروعات الاستثمارية وليس على حسب العوائد الاقتصادية المتوقعة، وعدم استخدام التقنية كوسيلة أسرع لضمان الاستثمار الفعال، إلى جانب عدم تكافؤ وسائل الدعم فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والصغيرة، وقصور في جانب التبادل المعرفي والتجارب الرائدة عالميا.

م. صالح السلمي: هي مفتاح كلمة السر لخطة التحوّل الوطني

أسباب غياب دور المرأة في اتخاذ القرار

وغياب مشاركة الرجل مع المرأة

كما خرجت الـ٢٠٠ سيدة بأن غياب دور المرأة في اتخاذ القرار وغياب مشاركة الرجل مع المرأة في نقاش الأمور المتعلقة بالمرأة، تحدي يواجهها في تفعيل دورها في خطة عمل ٢٠٣٠، إلى جانب تسارع وتيرة التطور الاقتصادي تتطلب مشاركة جيل الشباب من النساء بشكل أكثر فاعلية وتأثير، وانعدام الثقة في قدرات المرأة في رسم السياسات

اللازمة، وضعف استخدام التكنولوجيا في تيسير سبل المشاركة في رسم السياسات، وعدم وجود سياسات أو تنظيمات داخل جميع القطاعات تضمن مشاركة المرأة في صناعة القرار، وعدم الثقة في الكفاءات والقدرات النسائية الوطنية.

اهتمام القيادة

حول هذا كشفت حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد بن عبدالعزيز صاحبة مبادرة #المرأة*السعودية*والاقتصاد أن موضوع المرأة يحظى باهتمام كبير من القيادة السعودية وقد تم وضع خطط وبرامج لتحقيق حضورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما فتحت القيادة آفاقا للمرأة المشاركة بفعالية في مسيرة التنمية وبناء الوطن وصناعة غد مشرق يكون للمرأة فيه حضور بعقلها وفكرها وعطاءاتها بعد أن نجحت في تحقيق حضور لافت في المجالات التي فتحت لها.

وأكدت أن المبادرة هي محاولة لرسم ملامح دور المرأة ضمن خطة التحول الوطني، وأنها تسعى إلى توسيع الآفاق التي سوف تشارك بها المرأة في مسيرة التنمية، وموضوع المرأة والاقتصاد يرتبط بأبعاد متعددة، بعضها كمي وبعضها كيفي وجزء كبير منها مؤسسي. ويمكن الأخذ في عين الاعتبار عند تقييم مشاركة المرأة في التنمية تحديد درجة عليا من السلوك يمكن التوصل إليها في محيط معين.

خمسة مفاهيم تدعم المرأة

وأشارت سموها إلى أن هناك خمسة مفاهيم تم اختيارها بناء على الصندوق الدولي لدعم المرأة في هيئة الأمم المتحدة هي: التعليم، الصحة، المساهمة الاقتصادية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار، وتم استخدام تلك المعايير في قياس تمكين المرأة لتقرير المنتدى الاقتصادي الدولي وسوف يتم تعديلها وتطبيقها على المرأة السعودية بهدف احتوائها على التالي :مساهمة المرأة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، المساهمة الاقتصادية في الانشطة الانتاجية والخدمية، والمرأة والاستثمار الفعال، إلى جانب التعليم والتدريب.

وأكدت حرم الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن اجراءات تنفيذ المبادرة تتضمن مجال التعليم من خلال تقديم منحتين سنويا لطالبات الدراسات العليا في الاقتصاد، ومجال التدريب من خلال إقامة دورات تدريبية لرفع كفاءة المرأة عن طريق التدريب، ومجال المحاضرات والندوات من خلال دعوة خبراء عالميين ومسؤولين محليين في مجال رفع مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية، وكذلك في مجال الأبحاث والدراسات من خلال تشجيع الابحاث والدراسات التي تخص تفعيل دور المرأة في الاقتصاد السعودي، إلى جانب توظيف الأجهزة الاعلامية والصحف المحلية لتوسيع آفاق المجتمع ونظرته تجاه عمل المرأة في الاقتصاد.

تنظيم برنامج سنوي

من هذا المنطلق سوف تقوم جمعية الاقتصاد السعودية بتنظيم برنامج سنوي يتضمن عدة أنشطة كالمحاضرات والدراسات الاقتصادية وورش العمل المتخصصة باستضافة المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لنسج صورة واضحة وتأسيس بنية تحتية لتقدم المرأة في المرحلة الراهنة وتحويل التحديات إلى فرص استثنائية للوصول إلى تحقيق الأهداف السامية لهذه المبادرة.

فيما كشفت الدكتورة نورة اليوسف استاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود ونائب رئيس جمعية الاقتصاد السعودية عن أبرز تحدٍ يواجه المرأة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ هو ضعف مشاركة المرأة في المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالمشاركة الاقتصادية وتمكينها، فالوضع الحالي يتطلب مشاركتها في القطاعين الحكومي والخاص وأن تشارك عبر لجان ومبادرات وطنية وأن تكون ضمن منظومة العمل.

أكدت د. نورة اليوسف أنه سيتم الرفع بنتائج ورشة عمل مكثفة جمعت ٢٠٠ سيدة لرسم ملامح عمل المرأة في خطة ٢٠٣٠ للمجلس الأعلى للاقتصاد والتنمية، كما أنه سيتم الخروج ببرنامج عمل وسيتم تطبيقه مع بداية السنة الأكاديمية وسيشمل ورش عمل وندوات توعوية وتثقيفية بعمل المرأة والاقتصاد .

تنفيذ خطة التحول واجب على كل مواطن

المهندس صالح السلمي المؤسس للمبادرة الوطنية والتحسين المستمر للتغيير للأفضل؛ أكد أن جمعية الاقتصاد ستقوم بربط التوصيات بالمجلس الاقتصادي الأعلى، كما أن مجلس الشورى طلب الاعتناء بهذا الأمر وسوف يأخذ جميع المدخلات لمناقشتها ورفعها من خلالها للمقام السامي.

واعتقد المهندس صالح السلمي أن العمل على تنفيذ خطة التحول الوطني ٢٠٣٠ واجب على كل مواطن، خاصة وأن الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله- قال)سأعمل معكم ولم يقل أعملوا)، الأمر الذي يدلل على أهمية العمل من قبل الجميع، ولذلك فإن المرأة هي كلمة السر في نجاح وتنفيذ رؤية التحول الوطني ٢٠٣٠، مبينا أنه بالعودة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ لوجدنا أن المرأة موجودة في كل أركان الرؤية بشكل واضح ومباشر.

وقال: الدولة تتجه إلى رفع تمويلات المشروعات الصغيرة بنسبة 50%، والمرأة تعد جزءا كبيرا من المشروعات الصغيرة وهي المحرك والمنفذ الأكبر لها، كما أن المملكة تعمل على رفع حجم مشاركة المرأة في القطاع الخاص والحكومي، حيث إن حجم مشاركة المرأة في الوقت الحالي 22%، والرؤية تعمل على رفع هذه المشاركة إلى 30%، إلى جانب دعم الأنشطة المجتمعية التي يعمل عليها المرأة والرجل.

دور محوري للمرأة

موضحا أن كل هذا يدلل على أن المرأة دورها محوري في جميع قطاعات الدولة، وأنها ستكون مفتاح السر لتحقيق نجاح رؤية 2030. وأشار المهندس السلمي إلى أن تجمع أكثر من ٢٠٠ سيدة عاملة ومؤثرة في المجتمع بمبادرة تطوعية لرسم خطة الانطلاقة لعمل المرأة في خطة التحول الوطني يعد أمر مهم، وذلك لأنها مبادرة مدنية وغير حكومية الأمر الذي يؤكد على أن من لديه رغبه في التخطيط لديه رغبه في التنفيذ، وجميع هذه الشرائح أتت بصفتها الشخصية وليست الحكومية.

وأضاف المهندس صالح السلمي: المرونة في المبادرات المدنية كبيرة وسنكون بعيدين عن البيروقراطية الرسمية والأنظمة الحكومية، وهذا سيساعد في تسريع وتنفيذ ما سنخرج به، فالهدف من مبادرة الأميرة سارة بنت خالد هو رسم التحديات التي تواجه المرأة بدقة وحيادية وتقديمها لأصحاب القرار وولاة الأمر. مشيرا في ذات السياق أن هذه المبادرة هي خط الانطلاق لرسم معالم عمل المرأة في خطة 2030.

إلزام أصحاب العمل بإصدار وثيقة تأمين صحي واحدة لجميع العاملين وأسرهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682217

سعيد الزهراني - الطائف

قرر مجلس الضمان الصحي، إلزام أصحاب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي واحدة تشمل كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم المشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني.

وذلك لوضع حد للتلاعب بالتأمين الطبي على العاملين في كافة المؤسسات والشركات من موظفين وعمال سعوديين أو مقيمين. وسيتم التطبيق على أربع مراحل.

مراحل تطبيق وثيقة التأمين الصحي:

-المرحلة الأولى اعتبارًا من 10 /7 /2016، لمن لديه 100 عامل فأكثر
-الثانية اعتبارًا من 10 /10 /2016، لمن لديه 50 عاملًا إلى 99
-المرحلة الثالثة اعتبارًا من 10 /1 /2017، لمن لديه 25 إلى 49 عاملًا
-الرابعة اعتبارًا من 10 /4 /2017، لمن لديه أقل من 25 عاملًا.

أبرز ما تضمَّنه النظام الجديد:

-إلزام شركات التأمين بحد أدنى من المراكز الطبية ضمن شبكة مقدمي الخدمة
-إيجاد حلول لتمكين المؤمن لهم من الحصول على العلاج دون الحاجة لبطاقة التأمين والاكتفاء بالهوية
-تفعيل الغرامات إلكترونيا، بحيث يكون هناك غرامة محددة لأي مؤمن له ينتهي تأمينه ولم يتم التجديد له
-في حال استمرار المخالفة يتم الرفع لوزارة العمل لحرمانه من الاستقدام لفترة دائمة أو مؤقتة.

ضوابط الوثيقة:

*يتم إلزام صاحب العمل بإصدار وثيقة واحدة فقط تحتوي على كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم
*لن يسمح لصاحب العمل بإضافة أكثر من رقم كفيل على الوثيقة مع نهاية مراحل التطبيق

*يتيح النظام لصاحب العمل تغيير شركة التأمين عند الرغبة في تغيير الشركة المؤمن لديها
*يتيح النظام للعامل إصدار وثيقة تأمين تتضمَّن كافة التابعين الآخرين مثل أب، أم، أخ، أخت.
*يقوم النظام بتزويد شركة التأمين قبل إصدار وثيقة جديدة أو تجديدها بالبيانات التالية:
•عدد الوثائق السارية لصاحب العمل.
•عدد المؤمن لهم على كفالة صاحب العمل.
•عدد المعالين «زوجات، أبناء وبنات الموظفين» لدى صاحب العمل.
• الاستعلام عن تاريخ انتهاء سريان وثيقة المؤمن له.

بيشة: مواطن يتهم مستشفى بالتسبب في وفاة زوجته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843271.htm

عبدالله سيف (بيشة)
تحقق الشؤون الصحية في بيشة في شكوى تقدم بها مواطن ضد أطباء في قسم الولادة بمستشفى الملك عبدالله في المحافظة، بدعوى تسببهم في وفاة زوجته أثناء ولادتها.
وبين سعيد فهد الشهراني أنه نقل زوجته إلى قسم الولادة في المستشفى بعد أن دهمتها آلام المخاض صباح أمس الأول، مشيرا إلى أن طبيبة النساء والولادة أخبرته أن وضع الجنين في الرحم غير طبيعي وضروري إجراء عملية جراحية.
وذكر أنه استخرج الجنين بعد العملية وهو في صحة جيدة، بينما نقلت زوجته إلى العناية المركزة، لافتا إلى أنه حين طلب من رجال الأمن والسلامة في المستشفى السماح له بزيارة زوجته رفضوا، واستدعوا الطبيب والطبيبة المشرفين على حالة زوجته، اللذين نقلا له خبر وفاتها.
وقال الشهراني: «عشت حالة من الذهول والصدمة، وأخبروني أنهم نقلوها إلى ثلاجة الموتى دون توضيح أي تفاصيل أخرى عن سبب الوفاة، ما دفعني إلى تقديم شكوى إلى علاقة المرضى بالمستشفى»، مطالبا وزارة الصحة بالتدخل والتحقيق لمعرفة أسباب وفاة زوجته، ومحاسبة الضالعين في رحيلها، مخلفة له أطفالا، أصغرهم رضيع لا يزيد عمره على يومين. وأكد الشهراني أن زوجته لا تعاني من أمراض وأن جميع ولاداتها السابقة كانت طبيعية.
في المقابل، أوضح المتحدث لصحة بيشة عبدالله سعيد الغامدي أن المواطن تقدم بشكواه إلى علاقات وحقوق المرضى بمستشفى الملك عبدالله بمحافظة بيشة، مبينا أن المشرف العام على المستشفى الدكتور صالح بن هادي آل عمير أصدر تعليمات بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الوفاة وتحفظ على ملف المريضة، تمهيدا لظهور النتائج.

مركز الملك سلمان ينفذ 80 برنامجاً إغاثياً لصالح 62 مليون مستفيد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843244.htm

«عكاظ» (الرياض)

نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ تأسيسه في 24/7/1436حتى نهاية شهر شعبان 1437، (80) برنامجا إغاثيا وإنسانيا، استفاد منها أكثر من (62) مليون مستفيد، بتكاليف بلغت أكثر من 416 مليون دولار، وبمشاركة 70 شريكا.

وأورد التقرير الذي أصدره المركز البرامج التي نفذها خلال نفس الفترة، موضحا أنه في مجال الإغاثة العاجلة بلغ عدد برامج الأمن الغذائي التي نفذها المركز في الجمهورية اليمنية 29 برنامجا، استفاد منها 17.7 مليون مستفيد، بإجمالي تكلفة يقدر بأكثر من 193 مليون دولار، بمشاركة 21 شريكا.

ومن هذه البرامج مشروع «سفينة درب الخير»، ومشروع دعم الأمن الغذائي للمحافظة على الحياة في عدة محافظات، إضافة إلى إغاثة جزيرة سقطرى من آثار إعصار تشابلا وميغ، ومشروع جسر جوي من 15 طائرة إغاثية إلى محافظة عدن، ومشروع تقديم المساعدات للمناطق المتأثرة بالإعصار، ومشروع تقديم (100000) سلة غذائية في محافظة تعز، ومشروع توزيع (218250) أضحية في محافظات (حضرموت، المهرة، شبوة، مأرب(،.

المساعدات الإنسانية

وبلغ عدد البرامج الإنسانية 21 برنامجا، استفاد منها (27557472) مستفيدا، بإجمالي مبلغ (96565829) دولارا، بمشاركة 9 شركاء، وشملت تعزيز الخدمات المنقذة للحياة والمتعددة للقطاعات المقدمة للفئات الأكثر عرضة من خلال خدمات الصحة الإنجابية والوقاية من الاستجابة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومشاريع المساهمة في مشروع «نداء الأمم المتحدة العاجل» لليمن، ومشروع دعم مراكز تأهيل الإصابات والأطراف الصناعية، ومشروع دعم جمعية الهلال الأحمر اليمني، ومشروع توفير سبل العيش إلى النازحين والمجتمعات المضيفة للمتأثرين من الصراعات في محافظات اليمن، ومشروع إزالة مخلفات الحرب الخطرة، ومشروع الخطة الخليجية الإنسانية لدعم اليمن، ومشروع المؤتمر الدولي عن الوضع الإنساني في اليمن، ومشروع دعم الحكومة اليمنية، ومشروع دعم مرضى السرطان، ومشروع الدعم النفسي للأطفال، ومشروع تنفيذ برنامج للمياه والإصحاح البيئي، ومشروع توفير وسائل نقل مريحة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ومشروع نقل العالقين في منفذ الوديعة إلى اليمن بواسطة الحافلات.

المساعدات الطبية والبيئية

وفي مجال المساعدات الطبية والبيئية، بلغ عدد البرامج الطبية (30) برنامجا استفاد منها أكثر من (16644133) مستفيدا، بتكلفة إجمالية تبلغ أكثر من (126232866)دولارا، وعدد الشركاء (39) شريكا.

ومن أبرز هذه المشاريع: الإغاثة العامة والطبية والإنسانية للعالقين واللاجئين اليمنيين في جيبوتي، ومشروع رعاية الأطفال والأمهات اللاجئين اليمنيين في جيبوتي، ومشروع إنشاء عيادات طبية وتشغيلها، ومشروع بناء وحدات سكنية مع مسجد ومدرسة في جيبوتي، ومشاريع برنامج الجرحى اليمنيين ومرافقيهم داخل اليمن، وفي المملكة، والسودان، والأردن، ومشاريع تهيئة وتشغيل عدد من المستشفيات في اليمن، ومشروع دعم خدمات المياه والتعقيم والصرف الصحي المنقذة للحياة للضعفاء من النازحين داخليا وللمرافق الصحية، ومشروع المناشدة التي أطلقتها منظمة اليونيسف لليمن.

2500حالة وفاة بسبب الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Con20160609843253.htm

كشف عضو «الشورى» فايز الشهري، عن 2500 حالة وفاة بسبب الأخطاء الطبية، وقال " لدينا أكثر من 1600 قضية مرفوعة على الأطباء وأكثر من 500 قضية أُدين فيها أطباء"، لافتاً إلى انتشار الطب الشعبي غير المبني على دراسات علمية أو صحية. وبيّن، أن مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني، قابلته اللجنة التعليمية في معظم ردودها، بناء على ردود الجهات الحكومية، وكان من الأولى أن تبني رأيها على الواقع والاحتياج، وإذا سألنا : هل الوضع الصحي بشكل عام مرضي في المملكة؟ وهل الخدمات الصحية كذلك؟ والجواب الواقعي "لا"، لذلك على الملجس واللجنة دعم كل الجهود التي تعمل على تطوير أداء القطاعات ومنها البحوث العلمية الصحية". من جهته، طالب العضو الدكتور صدقة فاضل، بإحالة المقترح إلى لجنة خاصة لدراسته، لأهمية مساهمته في إيجاد اطار قانوني للأبحاث الصحية العلمية"، مضيفاً لدينا أمراض مستوطنة ووافدة.

إلحاقا لتعاميم أخرى مبنية على تنظيم الهيئة

«العدل" تعمم دليل برامج "نزاهة" ومكافحة الفساد على إداراتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/09/article_1061279.html

مويضي المطيري من الدمام
علمت "الاقتصادية" أن وزارة العدل عممت الدليل الإرشادي للخطط والبرامج التوعوية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الإدارات التابعة لها .
ووفقا للمعلومات، فإن التعميم جاء إلحاقا لتعاميم الوزارة المبنية على قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المستند على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد .
وبحسب المعلومات، فإن وزير العدل طالب الإدارات بإشعار المختصين في الوزارة بالدليل الإرشادي للخطط والبرامج التوعوية المشار إليها في الدليل .
وكان الدكتور خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة "عمم خطابا للجهات ذات العلاقة، تضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادر أخيرا، المتضمن أهمية توعية الجمهور ضد الفساد وتعزيز السلوك الأخلاقي، وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها .يشار إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أصدرت، دليلا إرشاديا للخطط

والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية، والموجه لموظفي القطاعين العام والخاص في المملكة، للمساعدة في إعداد الخطط والبرامج التوعوية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
ويحتوي الدليل على مجموعة من الإرشادات الخاصة بالأدوات المستخدمة في تنفيذ الخطط والبرامج التوعوية، إضافة إلى تضمنه ثلاثة مسارات للخطط والبرامج هي مسار التوعية والتعريف، ومسار التدريب والتأهيل، إضافة إلى الفعاليات والمشاركات .
واشتمل الدليل على نموذج للتقييم متضمنا عددا من المعايير كمعرفة نسبة تحقيق البرنامج للأهداف، ومدى ملاءمة محتوى البرنامج، ومدى مناسبة التجهيزات والوسائل المستخدمة في البرنامج ومستوى تنظيم البرنامج .
يأتي ذلك ضمن اهتمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالخطط والبرامج التوعوية التثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وآليات تطبيقها، لدورها الوقائي في تعزيز قيم ومبادئ النزاهة، والشفافية، لدى موظفي القطاعين العام والخاص ولخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة.

اليوم

تحويل الأحساء إلى مدينة صديقة لذوي الإعاقة

منع تراخيص البناء غير المستوفية لشروط المعاقين

المصدر: جريدة اليوم الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4141268

حمزة بوفهيد - الهفوف
استنادا على قرار المقام السامي حول ضرورة مراعاة تيسير الخدمات اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة، أصدرت أمانة الأحساء تعميما يسهم في رفع معاناة الأشخاص من ذوي الإعاقة ويحل معاناتهم في دخول المواقع العامة والسياحية والتجارية، وبمشيئة الله تعالى ستتحول الأحساء خلال الفترة القادمة إلى مدينه صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.
وقضى القرار الصادر من أمين الأحساء المهندس عادل الملحم بمنع إصدار أي رخصة بناء أو منح شهادة إطلاق التيار الكهربائي للمنشآت والمجمعات السكنية والمراكز التجارية والمحلات بمختلف الأنشطة إلا بعد استكمال الاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لتسهيل دخولهم وخروجهم داخل المباني والمواقف الخاصة بهم ويقضي القرار بإلزام كل الجهات التجارية بعمل ممرات ومنحدرات وإزالة أي عوائق تعيق تنقلاتهم، مع تخصيص مقاعد لهم بالمطاعم وأماكن الصلاة، وتنظيم دورات مياه تلائم احتياجاتهم.
وبخصوص المنشآت والمجمعات السكنية والمراكز التجارية والإدارية المرخصة التي لا تتوافر فيها الاشتراطات فيتم إعطاؤهم مهلة محددة مع أخذ تعهد رسمي لتوفير الاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي حالة عدم الالتزام فسيتم تطبيق إجراءات نظامية بحقهم.
ويأتي هذه القرار بعد جهود كبيرة بذلها المجلس البلدي بمشاركة كل من أمانة الأحساء، وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة، لوضع خطة طموحة تكون فيها الأحساء مدينه صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة، وقام المجلس البلدي وأمانة الأحساء وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بتنفيذ زيارات لمرافق سياحية كان منها مشروع جبل القارة ومشروع جبل الشعبة، للاطلاع على سير العمل والتأكد من تأهيل هذه المشاريع لتكون مناسبة لاشتراطات وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها توفير الممرات والمصاعد والمواقف ودورات المياه.
وثمن رئيس المجلس البلدي أحمد الجعفري هذا القرار المهم الذي أصدرته أمانة الأحساء وقدم شكره للمهندس عادل الملحم على اهتمامه ومشاركته في دعم هذا التوجه بتتويج الجهود بإصدار هذا القرار الذي من شأنه إسعاد الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وعوائلهم، وجعلهم يعيشون مثل باقي المواطنين.
الجدير بالذكر أن المجلس البلدي فوض فهد الملحم ليكون متابعا لهذا الملف وبمشاركة مدير جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة عبداللطيف الجعفري، وقاما بجولات مع عدة إدارات ذات العلاقة في الأمانة، لعمل الدراسة المشار إليها، وقد توجت الدراسة بإصدار هذه القرارات وستتم متابعة تنفيذها إن شاءالله لضمان الجودة وسرعة الإنجاز.

مشكلة البطالة مرة أخرى

المصدر: جريدة اليوم الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4141321

د.عبدالرحمن الربيعة

الإنسان بفطرته يحب العمل والإنتاج الذي يوفر دخلا ماديا له، ليحقق عيشة مناسبة في هذه الحياة، ومن الطبيعي أن من مسؤوليات الدولة الرئيسية تحقيق هذه الفطرة الإنسانية بإيجاد فرص عمل للمواطنين «ذكورا وإناثا «يستطيعون من خلالها توفير مورد مالي لمعيشة أسرهم وفي نفس الوقت يساهمون في بناء وطنهم، كسواعد منتجة ومخلصة تشارك في تنمية ونقل وتوطين التقنية للبلاد.

إننا نشاهد حالياً بروز ظاهرة البطالة مرة أخرى وبصورة سريعة وهذا يعني أن الحكومة لم توفق في وضع الاستراتيجية الفاعلة وطويلة الأمد لعلاج مشكلة البطالة بالاستفادة الحقيقية من الطاقة البشرية الشابة للشعب السعودي، والدليل ما يلاحظ الآن من وجود كوادر متعلمة وطنية لا تجد فرص عمل مثل المبتعثين الذين عادوا من الدراسة بالخارج أو خريجي الجامعات السعودية بمن فيهم المهندسون أو خريجو المعاهد المهنية وغيرهم.. إن موضوع علاج البطالة بطريقة القوة والفرض كما كان سابقاً ثبت بالدليل الميداني أنه «غير صحيح «وهو علاج وقتي «مُسكن» لا يفتأ أن يختفي تأثيره بسرعة وهو في نفس الوقت أوجد «البطالة المقنعة» التي حذر منها الكثير من الشخصيات الوطنية في العديد من اللقاءات والمقالات ولكن مع الأسف لم تجد أذنا صاغية حقيقية من المسؤولين الحكوميين لغرض الوصول إلى استراتيجية واقعية ومؤثرة لتوظيف الشباب على المدى الطويل، وللتاريخ كل ما كان يعمل من استبيانات وورش عمل عبارة عن ديكور ومكياج خارجي لتبرير القرارات المتخذة من قبل بعض الوزارات الحكومية المعنية، لذا علينا الآن الاستفادة من الدرس السابق وعدم التظاهر بعدم وجود «مشكلة البطالة» لدى الشباب السعودي «ذكورا وإناثا» أو أن الحل بسيط بالضغط فقط على القطاع الخاص للتوظيف، حيث إن هذه من الخطوات التي لا تعالج المشكلة من جذورها وسوف تتكرر المشكلة مرة أخرى.

موضوع البطالة أمر أساسي ومقلق لبرنامج التنمية «التحول الوطني 2030 «الذي تهدف قيادتنا الرشيدة إلى تحقيقه خلال 15 سنة، حيث إن هذه الفترة قصيرة في عمر التاريخ لغرض تحقيق هذا الهدف النبيل، لذلك فالأمر يستوجب إجراء مراجعة ودراسة «محايدة» للواقع الحالي وما هو المطلوب لإيجاد فرص عمل »حقيقية ومنتجة وطويلة الأمد» للشباب السعودي المحب لوطنه الذين نعول عليهم الأخذ بزمام المبادرة لتنمية ونهضة المملكة العربية السعودية للوصول إلى آفاق جديدة تحقق التطور والرفاهية للشعب الكريم.. وإلى الأمام يا بلادي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مبادرة الأمن العام .. وانطلاقة العمل القانوني

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/09/article_1061270.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

تحدثنا في مقالات سابقة عن دور الإدارة القانونية، وأنها من الركائز الأساسية لعمل الجهات في القطاعين العام والخاص، وأن أعمال هذه الجهات وإجراءاتها تتطلب وجود إدارة أو وحدة قانونية تضم كوادر قانونية مؤهلة، ولديها الخبرة لتسيير أعمالها بكل مهنية، وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بكل شفافية ونزاهة بما يحقق أهداف الجهة، ويكفل قيامها بتنفيذ المهام المنوطة بها بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية .

كما تحدثنا في المقال السابق عن اهتمام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالعمل القانوني منذ تأسيسها، وما أثمر عنه من تحقيق جملة من الفوائد، منها صدور منظومة متكاملة وحديثة من الأنظمة واللوائح للسياحة والتراث الوطني، وضمان إبرام عقود واتفاقيات سليمة وصحيحة الأركان، وصدور قرارات منتجة وسليمة من الملاحظات النظامية، والنظر في التظلمات والشكاوى والفصل فيها بحيادية وشفافية، إضافة إلى خلو سجل الهيئة من أي خسارة في ملف الدعاوى أمام الجهات القضائية .

واليوم سنخصص الحديث في هذا المقال عن مبادرة متميزة للأمن العام تحققت بفضل الاهتمام بالعمل القانوني وتفعيل دور الإدارة القانونية وتمكينها من القيام بمهامها المنوطة بها، وتتمثل هذه المبادرة التي أطلقها الأمن العام في ملتقى الإدارات القانونية الأول على مستوى وزارة الداخلية بمختلف قطاعاتها، وقد حضرت شخصيا هذا الملتقى الذي عقد يومي 12 و1437/8/13هـ، واستمعت إلى كلمة الفريق عثمان المحرج مدير الأمن العام خلال افتتاحه، وأشار إلى أن هذا الملتقى حظي بموافقة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مع التوجيه برفع ما يتم الوصول إليه من نتائج وتوصيات، وبين أن نظام المملكة يتيح لكل مواطن التقاضي وإقامة الدعاوى حتى على الجهات الأمنية، وهذا حق يكفله النظام في المملكة، والفيصل في ذلك هي الجهات العدلية، وهناك 24 تليفون رد آلي يستقبل الشكاوى على مدار الساعة، وأوضح أن الملتقى يهدف إلى استفادة منسوبي الإدارات القانونية من توصياته، وأن هذه الإدارات تمثل قطاع الأمن العام في الترافع أمام جهات التقاضي، وتمثل وجهة نظر القطاع وتقديم ما لديه للجهات العدلية .

كما أكد محمد المطيري مدير عام الشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية، أهمية هذا الملتقى القانوني والاستفادة من توصياته في تفعيل الدور القانوني وتعزيز الدور الوقائي ورفع مستوى الوعي القانوني، كما أوضح اللواء سعود الطريفي مدير عام الإدارة القانونية في الأمن العام، أن الاهتمام بالإدارات القانونية أصبح ضرورة ملحة حتى تتمكن من ممارسة أدوارها ومسؤولياتها تجاه المجتمع وحقوق العاملين وفق الأنظمة واللوائح، من خلال إجراءات شكلية وموضوعية دقيقة؛ لتستطيع أن تقف قوية راسخة، وبين أن الإدارة القانونية في الأمن العام خطت خطوات تطويرية مهمة في السنوات القليلة الماضية بدعم واهتمام مدير الأمن العام من خلال رفع مستواها التنظيمي، وفتح فروع لها في أغلب مناطق المملكة ودعمها بما تيسر من الكوادر المؤهلة .

وعرض الدكتور سعد الديحاني، الشخصية القانونية على المستوى الوطني عموما والقطاع الأمني خصوصا، خلال الملتقى مشروع تطوير الإدارات القانونية الذي يهدف إلى الكفاءة والفاعلية، وتتمركز منهجيته في ثلاثة عوامل هي: العاملون والتجهيزات والإجراءات، ويتكون مشروع التطوير من ثلاثة مشروعات هي، المستشار القانوني الإلكتروني؛ ويختص بإدارة البيانات والقضايا والعمل، ومشروع الدبلوم العالي للمحاماة لممثلي القطاعات العسكرية؛ ويهتم بإعداد الكفاءات المؤهلة في هذا المجال والمساهمة في نشر الوعي النظامي، ويستهدف هذا البرنامج ممثلي القطاعات العسكرية بمختلف جهاتها. والمشروع الثالث هو تطبيق دليل المترافع، ويحتوي على أنظمة مرتبة بحسب التصنيف الموضوعي. وتلا ذلك عروض متميزة قدمها كوكبة من القانونيين من مختلف قطاعات وزارة الداخلية .

وأخيرا بقي أن نقول: إن هناك تفاؤلا كبيرا في ملف التنمية القانونية، مصدره أولا: ما ورد في رؤية المملكة لعام 2030 من اهتمام كبير بالجانب القانوني، وما تضمنته من برنامج خاص بمراجعة الأنظمة وتطويرها. وثانيا :تزايد الاهتمام

بالعمل القانوني في عدد كبير من الجهات والمنظمات العامة والخاصة. ونأمل أن نرى الاهتمام بالإدارات القانونية يتزايد ليشمل جميع الجهات في القطاعين العام والخاص، ويتم توفير ما تحتاج إليه من كفاءات قانونية وشرعية وموارد مالية، ويتحقق تمكينها من تنفيذ المهام المنوطة بها لتحقق الأهداف المؤمل منها بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية، ونلمس أثرها في نشر الوعي القانوني وتطبيق النظام دون مواربة، وإنصاف أصحاب الشكاوى والتظلمات، والحد من اللجوء للتقاضي.

كاريكاتير

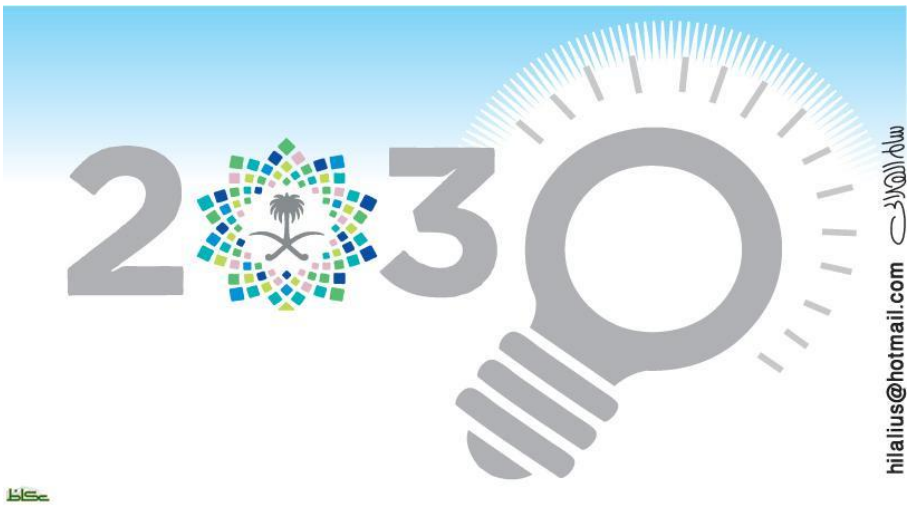

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان ثانى 1437هـ - 9 يونيو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160609/Cartoon201606096962.htm

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 رمضان 1437هـ - 9 يونيو 2016م

http://www.al-madina.com/node/682300